

طباعة

الإسلام اليوم

## تأسيس مصرف إسلامي في سوريا خلال عامين



## الإسلام اليوم/ وكالات

أكد رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي الدكتور تيسير الصمادي أن البنك يعترم تأسيس مصرف إسلامي في سوريا خلال العامين المقبلين.

وصرح في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا) بأن البنك وقع اتفاقية أولية مع الحكومة السورية للسير في عملية التأسيس وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في البلاد.

وأعرب الصمادي عن تقديره لقرار الحكومة بتمديد فترة ضمان الودائع لدى البنوك العاملة في البلاد حتى نهاية العام المقبل كونه يعمق الثقة بالقطاع المصرفي المحلي ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وأوضح أن البنوك الإسلامية ليست مؤسسات خيرية وتعمل على أسس المراجعة حسب الشريعة الإسلامية ولا يمكنها منح تسهيلات لشركات تعاني من مشكلات مالية، ذلك أن أي تعثر في السداد سيرتب آثاراً سلبية على القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني برمته.

وقال الصمادي: إن البنوك الإسلامية رغم استثنائها من قانون ضمان الودائع إلا أنها أسست صندوقاً لمخاطر الاستثمار يمول بنسبة 10% سنوياً من أرباح البنك بصورة تراكمية، مما يعطي نسبة أمان للمودعين قد تصل إلى 100%، وأن الأصول المالية لدى البنك نمت العام الماضي بنسبة 28%.

وأضاف: إن البنوك الإسلامية لديها سيولة عالية تزيد عن 140 بالمائة مما يشكل عبئاً عليها، إذ إنها تشكل ودائع تستحق أرباحاً يجب دفعها للمودعين.

وأكد الصمادي أن النهج الذي تعتمده البنوك الإسلامية (إعمار الأرض) يوجب علينا البحث عن تمويل القطاعات المختلفة ذات العائد المجدي ولديها القدرة التي تكفل تسديد القرض وأرباحه.

وشدد رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي على ضرورة السير في إصدار الصكوك الإسلامية، خصوصاً مع وجود مبادرات في هذا الاتجاه من خلال توفير الدعم المناسب للحكومة وهو تمويل طويل الأمد، بالإضافة إلى تمكين المصارف الإسلامية من استغلال السيولة النقدية التي وصلت إليها، وهذا يشكل فائضاً يمكن توظيفه لخدمة المشروعات الحكومية المختلفة.

وذكر أن إصدار الصكوك الإسلامية يعمق سوق رأس مال ويمكن الحكومة من الحصول على قروض طويلة الأجل على عكس الأذونات والسندات التي تتجاوز فترة استحقاقها خمس سنوات في أفضل الأحوال. وأشار الصمادي إلى غياب بعض التشريعات المحلية التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي بشكل كامل، إضافة إلى عدم وجود قانون خاص للبنوك الإسلامية حيث ينحصر تنظيمها على فصل من ثمانية مواد في قانون البنوك على الرغم من تواجدها في العمل المصرفي منذ السبعينيات. يُشار إلى أن ثمة 300 مصرف إسلامي في الوقت الراهن بالعالم، وتبلغ قيمة أصولهم الإجمالية نحو 700 مليار دولار.

---

جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة الإسلام اليوم 2009